

«بيتك»: إجمالي رصيد التسهيلات الائتمانية يقترب من 40.2 مليار دينار

وهو ما سيساهم في ارتفاع القوة الشرائية وزيادة في حجم الطلب، وبالتالي تنشيط الاقتصاد المحلي. ومازال سعر الخصم عند حدود 1.5% أي أدنى مستوياته، مع استمرار تطبيق مجموعة الإرشادات وحث البنوك على التمويل وفق ضوابط محددة لتحفيز الأنشطة الاقتصادية وخاصة المتضررة.

مع نهاية شهر مارس 2021 فرضت الحكومة الكويتية قيود إغلاق جزئي من جديد للحد من انتشار عدوى فيروس كوفيد 19، وهو ما ساهم بتوقف بعض الأنشطة الاقتصادية والاستهلاكية، كما اتخذت خطوات تخفيف الأثر السلبية لهذه الأزمة مع موافقة مجلس الأمة بتأجيل جديد لأقساط القروض لمدة ستة أشهر لمن يرغب من المواطنين.

التي تقرير بيت التمويل الكويتي «بيتك» الضوء على تغيرات النشاط الائتماني في السوق الكويتي، ويولي الاهتمام والتركيز على مستوى القطاعات الاقتصادية في دولة الكويت، إذ يستعرض تطور الائتمان الممنوح لها، ويقدم تحليلاً شهرياً لأبرز متغيرات النشاط الائتماني. إجمالي التسهيلات الائتمانية

السيولة تقلصت بنحو 21.9 بالمائة لتصل إلى 53.93 مليون دينار البورصة تكتسي باللون الأخضر في أولى جلسات الأسبوع



ارتفعت بورصة الكويت في ختام تعاملات أمس الأحد، أولى جلسات الأسبوع، حيث صعد مؤشرها العام %0.08، وارتفع السوق الأول %0.07، وسجل المؤشران الرئيسي و«رئيسي 50» نواً بنسبة %0.08 و%0.11 على الترتيب. وتقلصت سيولة البورصة بنحو %21.9 لتصل إلى 53.93 مليون دينار مقابل 69.01 مليون دينار بالجلسة السابقة، كما تراجعت أحجام التداول بنسبة %24.1 لتصل إلى 309.21 مليون سهم مقابل 407.42 مليون سهم يوم الخميس الماضي. وسجلت مؤشرات 8 قطاعات ارتفاعاً بصدارة التكنولوجيا بنمو نسبته %6.17، بينما تراجع 5 قطاعات أخرى يتصدرها المواد الأساسية بانخفاض عدده %0.81.

وجاء سهم «الوطنية القابضة» على رأس القائمة الخضراء للأسهم المدرجة بارتفاع نسبته %8.60، فيما تصدر سهم «الإعادة» القائمة الحمراء متراجعا بنحو %9.43.

وتصدر سهم «أهلي متحد - البحرين» نشاط التداول ببورصة الكويت على كافة المستويات بكميات بلغت 48.52 مليون سهم جاءت بتنفيذ 437 صفقة حققت سيولة بقيمة 10.94 مليون دينار؛ ليرتفع السهم عند الإغلاق بنسبة %0.89. واغلتق بورصة الكويت تعاملاتها على ارتفاع مؤشر السوق العام 47 نقطة ليبلغ مستوى 6261.48 نقطة بنسبة صعود بلغت 0.08 في المئة.

وتم تداول كمية أسهم بلغت 309.2 مليون سهم تمت عبر 10533 صفقة نقدية بقيمة 54 مليون دينار كويتي (نحو 162 ملايين دولار أمريكي). وارتفع مؤشر السوق الرئيسي 4.04 نقطة

ست نقاط ليلعب مستوى 45432 نقطة من خلال كمية أسهم بلغت 166.3 مليون سهم تمت عبر 4854 صفقة نقدية بقيمة 18.3 مليون دينار (نحو 55 مليون دولار).

وكانت شركات (وطنية دق) و(ثريا) و(استهلاكية) و(الخصوصية) الأكثر ارتفاعاً أما شركات (أهلي متحد) و(وطنية) و(خليج ب) و(أجيبيتي) فكانت الأكثر تداولاً من حيث القيمة في حين كانت شركات (الإعادة) و(ورقية) و(معدان) و(فنادق) الأكثر انخفاضاً.

ليلعب مستوى 5192.59 نقطة بنسبة صعود بلغت 0.08 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 204.9 مليون سهم تمت عبر 6869 صفقة نقدية بقيمة 21.2 مليون دينار (نحو 63.6 مليون دولار). كما ارتفع مؤشر السوق الأول 1.1 نقطة ليلعب مستوى 6808.5 نقطة بنسبة صعود بلغت 0.07 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 104.2 مليون سهم تمت عبر 3664 صفقة بقيمة 32.6 مليون دينار (نحو 195 مليون دولار). وفي غضون ذلك ارتفع مؤشر (رئيسي 50) نحو

المحرم: نأمل أن تشهد البورصة إدراجات نوعية في الفترة المقبلة



أحمد المحرم

قال رئيس مجلس مفوضي هيئة أسواق المال الكويتية والمدير التنفيذي، أحمد عبدالرحمن المحرم، «نأمل أن تشهد بورصة الكويت في المرحلة المقبلة مزيداً من الإدراجات النوعية سواء للشركات المساهمة أو العائلية أو تلك المنضوية تحت مظلة قوانين هيئة الشراكة بين القطاعين الخاص والعام». وأضاف المحرم في حديثه بإفتتاحية الإصدار الرابع من مجلة الهيئة الصادر حديثاً: «تهدف الهيئة بالإدراجات النوعية، فقد جعلتها أحد أهداف استراتيجيتها الحالية، والمستقبلية التي تعزز إطلاقها قريباً».

وأشار إلى أن عملية إدراج الشركات تتميز بأنها ذات الكفاءة والملاءة المالية تبدأ بمنافسة مباشرة تنعكس على تلك الشركات ومساهماتها، وتقوية مراكزها المالية، وإتاحة المزيد من الفرص الاستثمارية للمستثمرين بكافة فئاتهم، ولا تنتهي عند حدود تنمية سوق المال وزيادة عمقه، وتعالم قيم تداولاته المؤسسية المحلية والأجنبية على حد سواء، ولا تغالي إن اعتبرنا أن ثمة منعكسات إيجابية على واقع اقتصادنا الوطني على وجه العموم جراء تلك الإدراجات. وأوضح أنه كان لابد للهيئة من اتخاذ إجراءات حاسمة للتوصل إلى البيئة المؤاتية المشجعة لهذه النوعية من الإدراجات، وتوفير الإطار التنظيمي والتشريعي والرقابي المحفز للإدراج والمساعد على التعامل مع استثنائية بعض حالات الإدراجات وتذليل معوقات إدراجها، فكانت مبادرات تطوير منظومة سوق المال واستكمال توجهات تخصصته، وتحقيق التوافق مع المعايير الدولية المطبقة، والارتقاء بتصنيف دولة الكويت وفق مؤشرات وكالات التصنيف المختلفة للأسواق الناشئة في مرحلة سابقة، والناشئة المتطورة في مرحلة قريبة لاحقة. ولفت إلى العمل على تطوير سوق فاعل للسندات والصكوك، وتنويع المنتجات الاستثمارية المتاحة، وتسهيل إجراءات الاندماج والاستحواذ، وكذلك استكمال ملف إدراج الشركات المؤسسة لشركات مساهمة عامة، ووضع أسس إدراج الشركات المنضوية تحت مظلة قوانين هيئة الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وإجراء تعديلات جوهرية في عملية إدراج أسهم الشركات في البورصة الكويتية.

«التجاري»: 3 فائزين في سحبوبات «النجمة» وحملة «أكثر من راتب»



أجرى البنك التجاري سحبوباته الأسبوعية والشهرية على حساب النجمة وحملة «أكثر من راتب». وقد تم إجراء السحب يوم الأحد الموافق 6 يونيو 2021 في مبنى البنك الرئيسي، بحضور ممثل عن وزارة التجارة والصناعة أحمد الصمان، مع الالتزام بالاشتراطات الصحية والوقائية المتمثلة في التباعد الاجتماعي.

وقد قام البنك بتغطية السحبوبات مباشرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وجاءت نتيجة السحب على النحو التالي:

أولاً: سحب حساب النجمة الشهري - جائزة - / 2000 - 20 دينار كويتي من نصيب الفائز أنور مجاهد حمزة خورشيد، ثانياً: سحب حساب النجمة الأسبوعي - جائزة - / 5000 - دينار كويتي من نصيب الفائز محمد غلام أحمد، ثالثاً: سحب حملة «أكثر من راتب» - جائزة - تعادل راتب وتصل لغاية 1.000 - دينار كويتي من نصيب الفائز فهد سالم سعد عابر سعد.

وأوضح البنك بأن حملة «أكثر من راتب» موجهة للعملاء الكويتيين الذين يقومون بتحويل رواتبهم البالغ - / 500 دينار كويتي أو أكثر على البنك وبصفة خاصة العاملين في القطاعين الحكومي والقطعي والشركات المدرجة لدى البنك، والاستفادة من مزايا هذه الحملة والحصول على هدية نقدية فورية تبلغ قيمتها من 250 - / دينار إلى 500 - / دينار أو قرض من دون الربح سنوية.

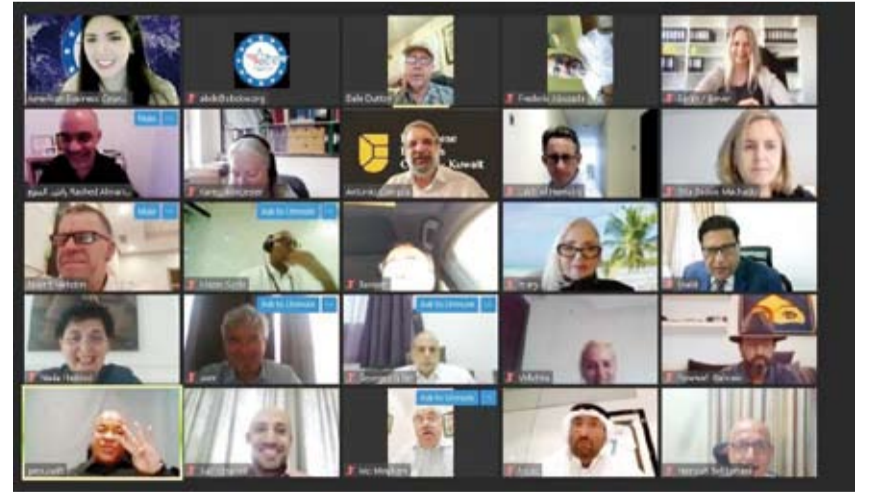
وأوضح نيتهم البالغ 10.000. وما فوق إلى البنك الحصول على هدية نقدية قدرها 1% من قيمة المديونية المحولة. ويذكر أن جوائز «حساب النجمة» مميزة بحجم مبالغ الجوائز المقدمة، بالإضافة إلى تنوعها طوال السنة، والتي تتضمن سحبوبات أسبوعية بقيمة 5.000 - / دينار كويتي، وشهرية بقيمة 20.000 - / دينار كويتي، بالإضافة إلى

«برقان»: 5 رابحين بسحب حساب يومي



أعلن بنك برقان عن أسماء الفائزين في السحبوبات اليومية على حساب يومي، وقد فاز كل واحد منهم بجائزة 5.000 د.ك. وكان الحظ في هذه السحبوبات من نصيب: حسن صلاح الصادق، علي سيد علي، أحمد رمزي محمد، عامر عبدالقادر العوضي، بشاير محمد الشطي. بالإضافة لسحب اليومي، بنك برقان يوفر سحب ربع سنوي لحساب «يومي» للفوز بجائزة نقدية بقيمة 125.000 دينار كويتي. وللحظ للسحبوبات الربع سنوية يتعين على العملاء أن لا يقل رصيدهم عن 500 د.ك لمدة شهرين كاملين قبل تاريخ السحب وكما أن كل 10 د.ك تمثل فرصة واحد لدخول السحب، وإذا كان رصيد الحساب 500 دينار كويتي وما فوق، سوف يكون صاحب الحساب مؤهل للدخول في كل من السحبوبات اليومية والربع سنوية.

«غرفة التجارة الأميركية» تجتمع مع مجالس الأعمال الأجنبية في الكويت



جانب من الاجتماع

عقدت غرفة التجارة الأميركية (ABCK) ومجموعة الأعمال الأسترالية ومنتدى الأعمال البريطاني ومجلس الأعمال الكندي ومجلس الأعمال الألماني ومجلس الأعمال البرتغالي في الكويت أول اجتماع افتراضي للتواصل بينهم هذا العام بهدف تعزيز العلاقات الجديدة بين الشركات الأعضاء في مختلف أنحاء العالم ومجالس الأعمال الأجنبية في دولة الكويت.

ولقد كان الاجتماع الافتراضي فرصة لتعزيز التواصل بين المجالس المشتركة من خلال جلسات القصيرة والسريعة والتي جمعت أصحاب الأعمال والمدبرين التنفيذيين، حيث تم توزيع الحاضرين على غرف افتراضية ذات سعة محدودة وحصل كل شخص على فرصة للتفاعل مع العديد من المهنيين في دولة الكويت، حيث قاموا بتعريف أعمالهم مع الحاضرين الآخرين.

والتالي، جدير بالذكر أن مجلس الأعمال والمنتديات والغرف مجتمعة تمثل أكثر من ألف شركة وملايين الدولارات من الاستثمارات الأجنبية في دولة الكويت وفي البلاد.

كشركاء لبلدانهم تتركس مجالس الأعمال والغرف التجارية جهودها لدعم وتطوير العلاقات التجارية بين الكويت ودولهم فضلاً عن التركيز بشكل كبير على التواصل مع مجتمع الأعمال في الكويت من خلال الأحداث والبرامج الفريدة على مدار العام.

193 ألف دينار إيرادات «إكتاب»



مجلس الإدارة

إنعقدت بالأمس الجمعية العمومية لشركة إكتاب القابضة لمناقشة البيانات المالية للسنة المالية المنتهية في ديسمبر 2020 الماضي، والتي أقرت كافة بنود الاجتماع. وعلى هامش الاجتماع صرح عارف العجمي - رئيس مجلس الإدارة أن العام الماضي يعتبر عاماً إستثنائياً على العالم من كافة الأوجه والذي شهد تراجعاً ملحوظاً في أداء اقتصاد دول العالم بالإضافة إلى إقتصاديات الشركات نتيجة إنتشار وباء كورونا منذ فبراير 2020 وهو ما ألقى بظلاله على كافة الشركات والمنشآت على مستوى العالم.

وأضاف أنه وعلى الرغم من صعوبة الأوضاع وتعقدتها إلا أننا استطعنا الحفاظ على مستوى الأداء العام للشركة حيث شهدت حقت الشركة إيرادات إجمالية بلغت 193 ألف دينار بالإضافة إلى انخفاض إجمالي المصروفات العمومية والإدارية بنسبة 52.5%، وذكر كذلك أن الخسارة التي حققتها الشركة العام الماضي يرجع في المقام الأول إلى خسائر إئتمانية متوقعة بقيمة 900 ألف دينار وهي ما شكلت القوام الأساسي لخسارة الشركة على أساس سنوي.

وعن رؤيته للفترة المقبلة قال أن هناك بعض البشائر التي بدأت تلوح في الأفق بخصوص إنحسار الوباء وبالتالي عودة الحياة إلى طبيعتها مرة أخرى مما سينعكس على أداء النشاط الاقتصادي وعودة النمو الاقتصادي إلى معدلاته الطبيعية مرة أخرى.

«وربة» يطلق حملة «شهر التوعية بأعمال التدقيق الداخلي»

أطلق بنك وربة حملته التوعوية عبر مجموعة التدقيق الداخلي وذلك لرفع مستوى الوعي بالمهنة ودورها الهام في البنك، حيث كافأ موظفي مجموعة التدقيق الداخلي المتميزين نظير أدائهم في هذا الصدد وحصولهم على شهادات تقديرية، وقام «بنك وربة» بإطلاق مبادرة «شهر التوعية الدولي بأعمال التدقيق الداخلي» التي شهدت طوال شهر مايو سلسلة من الرسائل التوعوية، ويأتي ذلك تماشياً مع فعاليات معهد المدققين الداخليين المعني بوضع قواعد المهنة ومنح الشهادات المهنية المتخصصة، حيث يعتبر شهر مايو شهراً دولياً للتوعية بمهنة التدقيق الداخلي، ويتنزه موظفو التدقيق الداخلي الفرصة لتوضيح خدماتهم المختلفة المقدمة لإدارات البنك، ومن هذا المنطلق شارك موظفو مجموعة التدقيق الداخلي بالمبادرة التي نظمتها مجموعة التدقيق الداخلي، كما تم تكريم المشاركين بعد حصولهم على شهادات تقديرية، وفي وقت تسعى المجموعة دوماً نحو تحسين الجودة والقيمة المضافة التي توفرها لمجلس إدارة بنك وربة، حيث أن البنك يبتني أفضل الممارسات الدولية، التي يواصل بها تطوير المواهب المحلية وتزويدهم بمجموعة تدريبية من المهارات المتخصصة ذات الصلة.

وبهذا الصدد قال رئيس مجموعة التدقيق الداخلي لبنك وربة عمرو سامي القصبى: «لقد تطورت مهنة التدقيق الداخلي عبر السنوات وأصبحت من أقوى الأدوات التي تضفي قيمة وتساعد البنوك في تحقيق أهدافها باستخدام أدوات التحليل ومنهجية التدقيق المستمر في رفع التقارير، لذا يعهد مجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذية إلى المدققين الداخليين في إعداد تقارير تدقيق موضوعية عن مدى فعالية وكفاءة وإدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية». وأضاف القصبى: «يشكل عملنا كمتخصصين في التدقيق الداخلي دوراً هاماً في رفع التوعية بطريقة تسهل إدراك العمليات المصرفية، فهدفنا لا ينحصر فقط في توضيح أي مفاهيم خاطئة عن المهنة».